

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 19 @ الفصل الثاني في بيان شروط الحوالة - إنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْمَوَادِّ الْلَانِيَّةِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ : الذَّوْعُ الْأَوَّلُ : رَاجِعٌ لِلْمُحِيلِ بِهِ . الذَّوْعُ الثَّانِي : لِلْمُحَالِ لَهُ . الذَّوْعُ الثَّالِثُ : لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ . وَالذَّوْعُ الرَّابِعُ : لِلْمُحَالِ بِهِ . وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ أَنَّ الْحَوَالََةَ عَلَى التَّيَرَكَةِ غَيْرُ جَائِزَةٍ ، لِأَنَّ الشَّخْصَ الْمُحَالَّ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِيهَا (الْبَاجُورِيُّ) . (الْمَادَّةُ 684) يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْحَوَالََةِ أَنْ يَكُونَ الْمُحِيلُ وَالْمُحَالُّ لَهُ عَاقِلَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ الْمُحَالُّ عَلَيْهِ عَاقِلًا وَبَالِغًا فَكَمَا أَنَّ إِحَالََةَ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ دَيْنًا عَلَى أَحَدٍ وَأَخَذَهُ مُمَيَّزًا أَوْ حَوَالََةَ مَنْ أَحَدٍ بَاطِلَانِ فَقَبُولُهُ حَوَالََةَ مَنْ أَحَدٍ عَلَى نَفْسِهِ بَاطِلٌ أَيْضًا ، سِوَاءِ أَكَانَ الصَّبِيُّ مَأْذُونًا أَوْ مَحْجُورًا . فِي انْعِقَادِ الْحَوَالََةِ كَوْنُ الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِّ لَهُ عَاقِلَيْنِ فَقَطْ شَرَطٌ فِي انْعِقَادِ الْحَوَالََةِ ، وَأَمَّا الْمُحَالُّ عَلَيْهِ فَمَشْرُوطٌ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا وَبَالِغًا أَيْضًا ، فمشرُوطية عَقْلِ الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِّ لَهُ وَالْمُحَالِّ عَلَيْهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَوَادِّ 657 وَ 666 وَ 979 وَاشْتِرَاطُ بُلُوغِ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ فَقَطْ مُسْتَنَدٌ عَلَى الْفَقْرَةِ الثَّانِيَّةِ مِنَ الْمَادَّةِ (967) . بِنَاءً عَلَيْهِ إِحَالََةُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ دَيْنًا عَلَى أَحَدٍ - بِأَنْ يَكُونَ مُحْيِلًا - وَأَخَذَهُ دَيْنًا حَوَالََةَ عَلَى أَحَدٍ - بِأَنْ يَكُونَ مُحَالًّا لَهُ - بَاطِلٌ كَمَا أَنَّ أَخَذَ الصَّبِيَّ سِوَاءِ أَكَانَ مُمَيَّزًا أَوْ مَحْجُورًا أَوْ مَأْذُونًا ، وَسِوَاءِ أَكَانَ بِأَمْرِ الْمُحِيلِ أَوْ بِنَفْسِهِ أَمْرَهُ وَأَخَذَ الْمَجْنُونِ حَوَالََةَ مَنْ أَحَدٍ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ مُحَالًّا عَلَيْهِ - بَاطِلٌ كَمَا أَنَّ إِذَا قَبِلَ وَلِيَّ الصَّبِيِّ أَوْ وَصِيِّهِ حَوَالََةَ عَلَى الصَّبِيِّ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ) (انْظُرْ الْمَادَّةَ 58) . وَلَكِنْ صَحَّةُ الْمُحِيلِ فِي انْعِقَادِ الْحَوَالََةِ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ ، بِنَاءً عَلَيْهِ لِلْمَرِيضِ أَنْ يُحِيلَ دَيْنًا عَلَى آخَرٍ . (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْمَحَلِّ)

(الْمَزْبُورُ) . بَحْثٌ فِي شَرْطِ كَوْنِ الْمُحْيِلِ عَاقِلًا : فَلَا يَكُنْ
 مَعْلُومًا أَرْزَهُ كَمَا فُصِّلَ فِي الْمَوَادِّ 680 وَ 682 وَ 683 وَإِنْ كَانَ
 رِضَا الْمُحْيِلِ لَهُ وَالْمُحْيِلِ عَلَيْهِ شَرْطًا فِي الْحَوَالَةِ فَالرَّوَايَةُ
 فِي لُزُومِ رِضَا الْمُحْيِلِ وَعَدَمِهِ مُخْتَلِفَةٌ : فَفِي رَوَايَةٍ - وَيُطْلَقُ
 عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ (رَوَايَةُ الْقُدُّورِيِّ) رِضَا الْمُحْيِلِ أَيْضًا
 لَازِمٌ ، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى وَيُقَالُ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ - رَوَايَةُ
 الزِّيَادَاتِ - عَدَا عَنْ أَرْزَهُ لَا يَحْصُلُ ضَرَرٌ فِي الْحَوَالَةِ
 الْمُتَعَقِّدَةِ بِدُونِ رِضَا الْمُحْيِلِ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ
 الْمُحْيِلِ بِنَاءً عَلَى أَرْزَهُ لَيْسَ لِلْمُحْيِلِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى
 الْمُحْيِلِ وَحَيْثُ إِنََّّ لِلْمُحْيِلِ مَنْفَعَةً فِي هَذِهِ الْحَوَالَةِ فَرِضَا
 الْمُحْيِلِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ غَيْرُ لَازِمٍ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَقَدْ
 مَرَّ إِيضًا هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَهَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي شَرْحِ
 الْمَادَّةِ (681) وَالْمَادَّةِ (681) مِنَ الْمَجْلَدِ أُسِّسَتْ عَلَى (رَوَايَةِ الزِّيَادَاتِ) هَذِهِ ، وَكَمَا وَضَحَ شَرْحُ الْمَادَّةِ 681 الْمَرَّ
 ذَكَرْهُمَا فَيَحْصُلُ مِنْ تَفْصِيْلَاتِ (صَاحِبِ الْعَيْنَايَةِ) تَوْفِيقٌ حَسَنٌ
 بَيْنَ